



'ظروف معيشية لا تُحتمل'

الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.



صورة الغلاف: مخيم غير رسمي في إدلب شمال غرب سوريا. © عل الحاج سليمان

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2022
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org/ar

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2022

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 24/5770/2022

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

4	1. ملخص
8	2. نتائج وتوصيات
9	توصيات موجّهة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
9	توصيات موجّهة إلى الدول المانحة والمنظمات الإنسانية
10	توصيات موجّهة إلى الأمم المتحدة
11	توصيات موجّهة إلى الحكومة السورية
11	توصيات موجّهة إلى جماعات المعارضة المسلحة

1. ملخص

في ظل عدم ظهور بوادر حل مستدام في الأفق، أمضى ما يزيد عن مليون سوري، ممن نزحوا إلى شمال غرب البلاد بسبب العمليات العسكرية على مدى العقد الماضي، الشطر الأعظم من السنوات الست الماضية وهم يعيشون داخل خيام في ظروف معيشية مروّعة تُقاوم من تفشي الأمراض وتُعرض النساء والفتيات للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ومع اتجاه الحكومة السورية إلى منع وإعاقة الحصول على الخدمات الأساسية وعدم قدرة جماعات المعارضة المسلحة على توفير مثل هذه الخدمات، لا يزال ملايين النازحين داخليًا يعتمدون بشكل كامل على المساعدات الإنسانية التي تُسهلها آية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وتُعد هذه الآلية بمثابة شريان حياة، ومن المقرر أن يناقش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجديد تفويضها يوم 10 يوليو/تموز 2022.

ومنذ عام 2011، نزح ما لا يقل عن 2.8 مليون شخص داخليًا من مناطق مختلفة في سوريا إلى شمال غرب سوريا، وبصورة رئيسية إلى إدلب، حيث سيطرت قوات الحكومة السورية على مناطق كانت تخضع من قبل لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، وارتكبت عددًا هائلًا من الانتهاكات الجسيمة. واضطر هؤلاء الأشخاص إلى ترك منازلهم وأراضيهم وجميع أوجه حياتهم بسبب الاستهداف المتعمد للمدنيين ومرافق البنية الأساسية المدنية، فضلًا عن خوفهم من الأعمال الانتقامية، وسعوا في طلب الأمان في منطقة شمال غرب سوريا، التي تخضع حاليًا لسيطرة جماعات معارضة مسلحة، من بينها هيئة تحرير الشام، والجيش الوطني السوري وغيرها.

ومن بين مجموع النازحين، يعيش حوالي 1.7 مليون شخص في مخيمات، وبينهم حوالي 58 بالمئة من الأطفال، و22 بالمئة من النساء، وتعيش الغالبية العظمى منهم داخل خيام ولا تتوفر لهم سوى سُبل محدودة، وفي بعض الأحيان لا تتوفر أي سُبل على الإطلاق، للحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. وفرصهم للعودة إلى ديارهم في أي وقت قريب تكاد تكون معدومة، بسبب الانتهاكات المستمرة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، على أيدي الحكومة السورية في مناطقهم الأصلية.

ومنذ اندلاع أزمة النزوح، يعيش هؤلاء النازحون من الرجال والنساء والأطفال في ظروف تتسم بالبؤس التام بسبب أفعال الحكومة السورية وتقاوسها المستمر عن اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وهو الأمر الذي وضع ضغوطًا هائلة على عاتق المنظمات الإنسانية.

فمنذ أن فقدت الحكومة السورية سيطرتها على شمال غرب البلاد، توقفت عن توفير الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه، وأوقفت دفع مرتبات العاملين الحكوميين، وأعاقت وصول المساعدات، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمواد غير الغذائية، وشنت هجمات غير قانونية على المدنيين ومرافق البنية الأساسية المدنية، بما في ذلك مخيمات للنازحين ومنشآت طبية ومدارس. وأسفرت هذه الأفعال عن حرمان أربعة ملايين شخص على الأقل من سكان المنطقة والنازحين داخليًا فيها من حقوق أساسية يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صادقت عليه سوريا في عام 1969.

ويقضي القانون الدولي بأن للنازحين داخليًا الحق في الحصول على سكن ملائم وعلية خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، دون أي تمييز، شأنهم شأن أي شخص آخر يعيش في سوريا. وقد أبقت جماعات المعارضة المسلحة، التي تسيطر على شمال غرب سوريا، على عدد محدود من الأعمال المدنية والعامّة، مثل عمليات الإصلاح لصيانة نظم المياه، ولكنها

¹ظروف معيشية لا تُحتمل!
الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

تعتمد على المنظمات الإنسانية في تقديم الخدمات، حيث تفتقر هذه الجماعات للموارد اللازمة للقيام بالدور الذي كانت تتولاه الحكومة السورية في تقديم الخدمات الأساسية. ويقع على عاتق جماعات المعارضة المسلحة التزام بأن تتيح للمنظمات الإنسانية سُبُل الوصول إلى من هم في حاجة للمساعدات دون أي قيود.

وكان من شأن جملة العوامل التي سبق ذكرها أن تدفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2014 إلى إنشاء آلية عبر الحدود، تتيح للأمم المتحدة وشركائها المنقذين إدخال مساعدات من تركيا إلى شمال غرب سوريا دون موافقة الحكومة السورية، حتى يتسنى للأشخاص الحصول على المساعدات والخدمات. وبعد مرور ثماني سنوات، ظلت آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود هي شريان الحياة الوحيد لوصول المساعدات الإنسانية للنازحين داخليًا وللسكان في شمال غرب سوريا. إلا إن هذه المساعدات الإنسانية، التي يعتمد عليها الملايين اعتمادًا كاملًا للبقاء على قيد الحياة، ليست كافية إلى حد كبير لتغطية الاحتياجات في جميع القطاعات، نظرًا لعدم كفاية المساعدات الدولية.

وفي التقرير الحالي، تفحص منظمة العفو الدولية حرمان النازحين داخليًا ممن يعيشون في مخيمات النزوح، باعتبارهم أشد فئات النازحين تعرضاً للتهميش، من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ويتناول التقرير واقع الحياة اليومية لهؤلاء النازحين فيما يتعلق بحقوقهم في السكن والمياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية، بالإضافة إلى نهج الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية في معالجة تلك الاحتياجات. وأخيرًا، تبين النتائج التي توصلت إليها المنظمة الدور الحيوي الذي قامت به آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في ضمان وجود استجابة إنسانية فعّالة في المنطقة منذ عام 2014، وكذلك المخاوف الفعلية المحيطة بمقومات بقاء تلك الآلية.

وقد أدرجت منظمة العفو الدولية بحدوثاً لغرض إعداد التقرير الحالي في الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2022، فأجرت مقابلات مع ثمانية نازحين، وهم ثلاث نساء وخمسة رجال، حيث وصفوا الظروف في مخيمات النازحين، بالإضافة إلى مقابلات مع 15 من موظفي الإغاثة الذين يزورون مخيمات النازحين بصفة منتظمة. وتحدثت المنظمة أيضاً مع 19 من موظفي الإغاثة المحليين والدوليين الذين ينتمون إلى 24 منظمة غير حكومية تقدم المساعدات في المخيمات، وثلاثة ممثلين لوكالات تابعة للأمم المتحدة. كما راجعت المنظمة تقارير صادرة عن منظمات دولية غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة تتضمن معلومات عن الوضع الإنساني في المخيمات، بما في ذلك الإيواء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والتعليم.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تزايد عجز الهيئات المانحة والمنظمات الإنسانية عن تزويد النازحين داخليًا بما يكفي من سُبُل الحصول على الخدمات الأساسية بسبب عدم كفاية التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ومع استئطالة أمد الأزمة أكثر فأكثر، ركزت تدخلها في كثير من الأحيان بشكل أكبر على المساعدات اللازمة لإنقاذ الحياة، بينما قلَّ التركيز على نهج مستدام لحقوق الإنسان كان من شأنه معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في الظروف المزمنة في المخيمات والسعي لإمداد النازحين داخليًا بسُبُل للحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ويتسبب الافتقار إلى سُبُل الحصول على خدمات السكن والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في معاناة هائلة للأشخاص في ظروف الطقس القاسية. فأكثر من نصف النازحين داخليًا في المخيمات يعيشون في خيام مؤلفة من غرفة واحدة. وهناك حوالي 800 ألف خيمة، ونصفها على الأقل مضى على استخدامها للإيواء أكثر من عامين. وقد ذكر جميع الذين أجريت معهم مقابلات لمنظمة العفو الدولية إن الخيام لا تفي باحتياجاتهم، حيث يفتقرون إلى المساحة الكافية والخصوصية والأمن، وكذلك المراحيض وأماكن للطهي والإمدادات مباشرة للمياه ولأبواب صلبة مثبتة ولعوازل تقي من ظروف الطقس القاسية، ما أدى إلى الإصابة بأمراض.

فقد قالت امرأة كانت تعيش مع طفليها في مخيم لأكثر من ثلاث سنوات: "أعيش في خيمة مكونة من غرفة واحدة. أضفت موقد طهي صغير وفرشات رقيقة لتغطية أرض الغرفة التي نستخدمها خلال النهار والليل لأنها المساحة الوحيدة لدينا. أفعل كل شيء في هذه الغرفة الواحدة: أنام، وأطهو، وأغسل الملابس، وأستحم، وكل شيء آخر. لا يوجد باب. هناك غطاء نرفعه ونسدله لدخول الخيمة أو مغادرتها. يمكن لأي شخص الدخول. هل يمكن لأي شخص أن يعيش في خيمة ويشعر بالأمان؟ مستحيل."

وتتوفر المياه في معظم الأحيان من خلال خزانات المياه المشتركة المنتشرة في مختلف أنحاء مخيمات النازحين، حيث يجلب الناس المياه باستخدام حاويات وأواني منزلية، وفي حالات أقل، قد يتوفر جانب الخيمة خزان المياه الخاص بها. وتتولى منظمات إنسانية تعبئة الخزانات المشتركة من خلال شاحنات

¹ ظروف معيشية لا تُحتمل! الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

مياه، أي تعبئة الخزانات بمياه منقولة بمركبة، وهي عملية مكلفة وغير مُستدامة، وفقاً لما ذكره العاملون في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، يكمن التحدي الأكبر أمام النازحين داخلياً في الحصول على المياه، فليست لديهم سُبُل للحصول على كمية كافية من المياه لاستخدامها في الشرب والطهي والحفاظ على النظافة الصحية حسب احتياجاتهم. والمراحيض مشتركة أيضاً لمن يعيشون في المخيمات، وهم يعتمدون على المنظمات الإنسانية في تفريغ خزانات الصرف الصحي وجمع النفايات. وتنتشر مجموعات المراحيض في أنحاء مخيمات النازحين، ولكنها تفتقر إلى الصيانة على النحو الواجب، ونتيجة لذلك فإن 40 بالمئة فقط من النازحين داخلياً يستطيعون الوصول إلى مراحيض صالحة للاستخدام.

وعندما يحل فصل الشتاء، يتكبد النازحون داخلياً المشقة لضمان التدفئة، وللحفاظ على خيامهم ومتعلقاتهم دون بلل، وللقيام بأعمالهم اليومية، مثل طهي الطعام وجلب المياه والذهاب إلى المراحيض، كما يجهدون للوصول إلى أماكن عملهم خارج المخيمات، حيث تؤدي الأمطار الغزيرة والطرق الموحلة والغارقة بالمياه إلى إعاقة تنقلاتهم. وإزاء درجات الحرارة القصوى في الصيف والشتاء، لا توفر تلك الخيام أي حماية، سواء من الحر الشديد أو من المطر.

ويُعتبر الاكتظاظ في المخيمات، والافتقار إلى الخصوصية في الخيام، والمراحيض المشتركة ووجود مناطق غير مُسيجة والافتقار إلى الإضاءة في شتى أنحاء المخيمات من العوامل التي تسهم في شيوع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي التي يرتكبها أفراد من الأسرة، أو موظفون في إدارة المخيمات، وسكان في المخيم، وغرباء، وموظفون في المجال الإنساني ضد النساء والفتيات، حسبما ذكر بعض الموظفين في المجال الإنساني. كما تعاني النساء والفتيات النازحات من نقص المياه ومن الافتقار إلى منتجات مجانية للنظافة الصحية في فترة الحيض، وذلك بسبب عدم كفاية التمويل، مما يعرضهن لمخاطر صحية.

وتؤثر ظروف المعيشة تأثيراً مباشراً على صحة من يعيشون في المخيمات. فالإكتظاظ داخل الخيام أسهم في انتقال الأمراض المعدية، وخاصة الإنفلونزا وكوفيد-19، كما أدى سوء نوعية المياه وسوء معالجة مياه المجاري إلى تفشي الأمراض التي تنتقل بالمياه، بما في ذلك الإسهال والقمل والجرب والليشمانيات، وأدت أساليب التدفئة غير الآمنة خلال فصل الشتاء، من قبيل إشعال النار للتدفئة داخل الخيام، إلى حالات اختناق وإلى مشاكل أخرى تتعلق بالجهاز التنفسي، مثل الربو والتهابات في الرئة. كما أدى نقص الأدوية المجانية إلى تفاقم هذه الأوضاع الصحية للنازحين داخلياً الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف شراء الدواء.

وقال رجل عاش في أحد المخيمات في إدلب لما يزيد عن ثلاث سنوات: "زوجتي تعاني من مشاكل في الجهاز التنفسي خلال الصيف والشتاء. ففي الصيف، لا توفر لنا الخيمة الحماية من الغبار، مما يقام من الحساسية التي تعني منها ويؤدي إلى صعوبات في التنفس. وهي دائماً ما تشعر بألم في الصدر عندما تتنفس. وفي الشتاء، يصبح الوضع أسوأ، لأنها تستنشق كل الدخان الناجم عن حرق الخشب والبلاستيك، ولكن هذه هي الوسيلة الوحيدة أمامنا لكي نبقي دافئين".

وكان من شأن تضاؤل المساعدات الدولية على مدار العام الماضي أن يؤثّر تأثيراً ملحوظاً على توفر الرعاية الصحية للسكان وللنازحين داخلياً في شمال غرب سوريا. وأدى انخفاض التمويل في عام 2021 إلى نقص في العاملين وفي الأدوية والمعدات، وإلى تقليل قدرات التشغيل، ما دفع المنشآت الصحية إلى تقليص أنشطتها وخدماتها الحيوية. وأدى هذا بدوره، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الرعاية الصحية بسبب بُعد مخيمات النازحين، وافتقار النازحين داخلياً إلى فرص لكسب الرزق، والأزمة الاقتصادية المستمرة التي تعوق قدرة النازحين داخلياً على تحمل تكاليف المواصلات، إلى التأثير بشكل غير متناسب على الحق في الصحة لتجمعات النازحين الذين يعيشون في مخيمات.

وفي الوقت الراهن، لا تُقدم هذه الخدمات الحيوية للناس إلا من خلال العملية الإنسانية، التي تتولى الأمم المتحدة إدارتها وتنسيقها عن طريق آلية إيصال المساعدات عبر الحدود. ولذلك، فمن الضروري على المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المانحة، أن يؤدي بقوة تجديد تفويض الآلية لدى عرض الموضوع على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يوليو/تموز 2022، لضمان تلبية احتياجات الناس في تلك المنطقة.

كما يجب على هذه الدول المانحة أن تعمل بشكل أكبر مع المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية، وأن تقدم التمويل الكافي، وأن تكفل توفير سكن ملائم لمن يعيشون في المخيمات وإيجاد حلول مُستدامة لمشكلة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم، وأن تعدّ استراتيجية شاملة لمعالجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، ويجب على مجلس

¹ ظروف معيشية لا تُحتمل!
الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

الأمن التابع للأمم المتحدة أن يضمن ألا تكون الاعتبارات السياسية عقبة في طريق تنفيذ الالتزامات الإنسانية. كما يجب على المجلس أن يضمن استمرار عمل الآلية حتى يتسنى للأمم المتحدة إيصال المساعدات من خلال معبر باب الهوى في شمال غرب سوريا.

2. نتائج وتوصيات

بالرغم من مرور 11 عامًا على اندلاع الأزمة، لا تزال منطقة شمال غرب سوريا تأوي أكبر عدد من النازحين داخليًا في البلاد، ممن فروا من الضربات الجوية والهجمات البرية التي شنتها الحكومة السورية ونزحوا بحثًا عن الأمن والأمان. وعلى مدى ثماني سنوات على الأقل، منعت الحكومة السورية وأعاقت حصول ملايين السكان والنازحين داخليًا على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد جماعات المعارضة المسلحة على المنظمات الإنسانية في تقديم الخدمات، نظرًا لافتقار هذه الجماعات إلى الموارد المالية اللازمة. ونتيجة لذلك، أصبح ما يزيد عن مليون من النازحين داخليًا يعيشون في بؤس وفي حالة من عدم اليقين داخل مخيمات أعدت كاستجابة عاجلة للأزمة، دون أن تظهر لهم أي بوادر وشيكة على عودتهم قريبًا، ودون أن تُطرح أي حلول مُستدامة.

وقد كانت الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير قادرة على تزويد النازحين داخليًا بسبل كافية للحصول على الخدمات الأساسية، نظرًا لعدم كفاية التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، مع استتالة أمد الأزمة أكثر فأكثر، أصبح التدخل الإنساني في كثير من الأحيان يركز بشكل أكبر على المساعدات اللازمة لإنقاذ الحياة، بينما قلَّ التركيز على نهج مستدام لحقوق الإنسان كان من شأنه معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في الظروف المزرية في المخيمات والسعي لإمداد النازحين داخليًا بسبل للحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

وعلى مدى سنوات، يعيش النازحون من النساء والأطفال والرجال في مخيمات النازحين في ظروف تمثّل من الناحية الفعلية انتهاكًا لحقهم في العيش بكرامة وأمان. فأغلب النازحين في المخيمات يعيشون في خيمة مؤلفة من غرفة واحدة منذ ثلاث سنوات على الأقل، بل ويعيش بعضهم على هذا النحو منذ ما يصل إلى ثماني سنوات، دون أي شعور بالخصوصية أو الأمان. وبالإضافة إلى العيش في أماكن إيواء غير ملائمة، لا تتوفر للنازحين داخليًا سبل للحصول على كميات كافية من المياه، بما في ذلك مياه الشرب، فضلًا عن افتقارهم لخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. وقد أثرت هذه الظروف المعيشية تأثيراً شديداً على صحة النازحين، وتفاقم التأثير لعدم توفر خدمات الرعاية الصحية وتعذر الوصول إليها بسبب عدم كفاية المساعدات الدولية وتكاليف المواصلات الباهظة. وكان من شأن الاكتظاظ في المخيمات والافتقار إلى الأمن والخصوصية أن يعرّض النساء والفتيات لمخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وهو الأمر الذي تضاعف نظرًا لمحدودية سبل الحصول على خدمات الحماية.

وتعتمد تجمّعات النازحين في المخيمات على المساعدات الإنسانية، المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها المنقّذين، في الحصول على المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية. وتُقدم هذه المساعدات من خلال آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود، وهي بمثابة شريان حياة للنازحين داخليًا. ومن ثم، فإن منظمة العفو الدولية تحت بقوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ضمان تجديد تفويض آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود.

¹ظروف معيشية لا تُحتمل!
الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

توصيات موجّهة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

تدعو منظمة العفو الدولية كلاً من الدول دائمة العضوية والدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تنفيذ الخطوات التالية:

- ضمان تجديد تفويض آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا، لمدة 12 شهراً على الأقل، بما يتيح للهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ولشركائها المنفذين إيصال المواد الغذائية والأدوية والإمدادات الطبية وغيرها من المساعدات الأساسية إلى المدنيين المحتاجين، بما في ذلك من يقيمون في مناطق خاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة؛

توصيات موجّهة إلى الدول المانحة والمنظمات الإنسانية

تدعو منظمة العفو الدولية المنظمات الإنسانية والدول المانحة التي تموّل جهود الإغاثة الإنسانية في شمال غرب سوريا، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها أكبر الجهات المانحة للعملية الإنسانية، إلى تنفيذ الخطوات التالية:

- إبداء تأييد قوي لاستمرار عمل آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود في شمال غرب سوريا لمدة 12 شهراً على الأقل، وزيادة المساعدات المالية المقدمة للبرامج الإنسانية، بما في ذلك برامج التعافي المبكر، في شمال غرب سوريا للمساعدة في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للنازحين وللتجمعات السكانية الأوسع، وذلك وفقاً للأولويات التي تحددها الجهات الإنسانية الفاعلة، بما في ذلك دعم سبل الحصول على المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي والتعليم وخدمات الحماية والصحة، ولاسيما الصحة العقلية والدعم النفسي؛
- ضمان إدراج المخيمات التي تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات والعازبات وأطفالهن في البرامج الإنسانية؛
- العمل بشكل وثيق مع الشركاء المنفذين العاملين في المجال الإنساني بما يتيح لهم توفير المأوى اللائق الذي يكفل الكرامة والحماية للنازحين داخلياً في المخيمات، وخاصة من يعيشون في خيام؛
- ويجب أن يُراعى في المأوى اللائق أن يكون مقاوماً للحرارة؛ وأن يتحمل ظروف الطقس القاسية؛ وأن يحتوي على أبواب ونوافذ يمكن إغلاقها بقفول؛ وأن تتوفر فيه التهوية والإضاءة الطبيعية والاصطناعية ومرافق الصرف الصحي والاستحمام والطهي؛ كما يجب ألا تقل مساحة الأرضية الداخلية عن 3,5 متر مربع، وألا تقل عن 5,5 متر مربع في حالة احتواء المبنى على مرافق الصرف الصحي والاستحمام والطهي؛
- ضمان أن يتم تحديد أنسب مواصفات للمأوى اللائق بالتشاور الحقيقي مع تجمعات النازحين وبمشاركة فعّالة منهم، بما في ذلك الفئات المهمشة وسط هذه التجمعات مثل كبار السن والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، بما يكفل أن يلي المأوى احتياجاتهم وبما يضمن تحسين سبل كسب الرزق، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، استخدام الموارد المحلية في بناء أماكن إيواء كريمة؛
- السعي، بالتنسيق مع الشركاء المنفذين، لمعالجة الاحتياجات الشاملة لتجمعات النازحين في المخيمات، من خلال اتباع نهج متكامل متعدد القطاعات يستند إلى حقوق الإنسان بهدف توفير الخدمات من قبيل المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم، فضلاً عن الحيز الآمن للنساء والأطفال. وينبغي إدماج هذه الخدمات في عملية التخطيط المتعلقة بمواقع المخيمات، وتطويرها من خلال مشاركة نشطة لأفراد تجمعات النازحين، ولاسيما النساء والفتيات؛
- دعم إنشاء مرافق صحية، بما في ذلك المرافق التي تقدم خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، في المناطق التي يمكن للنازحين داخلها الوصول إليها، من حيث المسافة والتكلفة؛ وتسهيل حصولهم على الأدوية الأساسية، وزيادة التمويل بما يكفل تقديم مستوى ميسور ومقبول وجيد من خدمات الرعاية الصحية وخدمات الدعم النفسي للنساء والفتيات اللاتي ضحايا العنف الجنسي؛
- العمل بشكل وثيق مع الشركاء المنفذين العاملين في المجال الإنساني لضمان أن يكون ضمن موظفيها العاملين في جميع القطاعات مستشارون مختصون بقضايا النوع الاجتماعي يمكنهم

¹ظروف معيشية لا تُحتمل

الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

- مراقبة وضع النساء والفتيات، ومساعدة النساء في المخيمات على اختيار ممثلات لهن وكذلك دعمهن في المطالبة بخدمات تحسّن مستوى الأمان لهن؛
- العمل بشكل وثيق مع الشركاء المنقّذين العاملين في المجال الإنساني لتحديد ومعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق السكن والأراضي والممتلكات، لضمان حماية تجمعات النازحين في المخيمات من عمليات الإخلاء؛
- الإقرار بتعقيدات العمل في شمال غرب سوريا في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، التي يصيّفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتبارها "إرهابية"، والإقرار باحتمال استمرار المحاولات لتنظيم وضع الجهات الإنسانية الفاعلة؛ والقبول بأن المسؤولية عن تخفيف خطر تحويل المعونات بعيداً عن مقاصدها يجب أن تكون مسؤولية مشتركة مع الهيئات الإنسانية الفاعلة المنقّذة لعمليات المساعدات والالتزام بذلك بدلاً من إلقاء العبء كله على عاتق تلك الهيئات؛
- تسهيل قدرة الشركاء المنفّذين على مواصلة تعزيز إجراءاتها لضمان الحرص الواجب وتخفيف المخاطر فيما يتعلق بتحويل المعونات بعيداً عن مقاصدها، بما في ذلك من خلال دعم المنظمات المحلية في بناء قدراتها.

توصيات موجّهة إلى الأمم المتحدة

تدعو منظمة العفو الدولية وكالات الأمم المتحدة وشركائها المنقّذين والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية إلى تنفيذ الخطوات التالية:

- إعطاء الأولوية لنقل النازحين داخلياً، ممن يعيشون في مأوى غير ملائم، وخاصة في خيام، إلى أنواع من المأوى توفر ظروفًا معيشية كريمة، من قبيل توفير حيز داخلي كافٍ لكل شخص، وكذلك أماكن للطهي، ومرافق للاستحمام والصرف الصحي، وأبواب ونوافذ يمكن إغلاقها بقفل من الداخل؛
- تعزيز خطة متكاملة متعددة القطاعات للتصدي للأزمة، تهدف إلى إجراء تحسين شامل لجميع الظروف، وليس المأوى فحسب، وذلك بتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والمجاري بأماكن الإيواء، وضمان إمكانية الحصول على الرعاية الطبية والتعليم، وضمان توفر أحياء آمنة للنساء والأطفال، فضلاً عن توفر برامج التعافي المبكر وسبل كسب الرزق؛
- العمل مع أفراد من تجمعات النازحين الذين يعيشون في المخيمات، بما في ذلك من هم مهمّشون وسط هذه التجمعات مثل كبار السن والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل فهم احتياجاتهم بشكل أفضل وضمان وضع خطة التصدي للأزمة بالتنسيق مع سكان المخيم؛
- ضمان أن تشمل مجموعة تنسيق المخيم وإدارة المخيم تشكيل لجان نسائية باعتبار ذلك جزءاً من المبادئ التوجيهية لإنشاء المخيم؛
- المطالبة بوصول المساعدات الإنسانية إلى المخيمات التي تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات والعازبات، وضمان أن يتلقين مساعدات إنسانية متعددة القطاعات، بما في ذلك سبل الحصول على خدمات الحماية؛
- التصريح بإشراك النساء والفتيات في إعداد وتنفيذ جميع الاستراتيجيات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحسين المأوى والبنية الأساسية للمخيم وتخطيطه، لضمان عدم تعرضهن للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي واحترام حقهن في الخصوصية والكرامة؛
- ضمان أن يكون ضمن الموظفين لدى الشركاء المنفّذين مستشارون مختصون بقضايا النوع الاجتماعي يمكنهم مراقبة وضع النساء والفتيات، ومساعدة النساء في المخيمات على اختيار ممثلات لهن، اختيار ممثلات لهن وكذلك دعمهن في المطالبة بخدمات تحسّن مستوى الأمان لهن؛
- إنشاء آلية تتولى إجراء تحقيقات وتحريات ملائمة بخصوص جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم ارتكابها على أيدي العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

¹ظروف معيشية لا تُحتمل

الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

توصيات موجّهة إلى الحكومة السورية

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السورية إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، واحترام، وضمن احترام، القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص اتخاذ الخطوات التالية:

- احترام وحماية وإعمال الحق في السكن، والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في الصحة لجميع الأشخاص في سوريا دون تمييز، بما في ذلك من يعيشون في شمال غرب سوريا؛
- السماح وتسهيل دخول وكالات الأمم المتحدة وشركائها المنقّذين لأغراض إنسانية وبدون قيود، من أجل إيصال المواد الغذائية والوقود والأدوية والإمدادات الطبية إلى المدنيين المحتاجين في شتى أنحاء سوريا، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في شمال سوريا، من خلال عمليات إيغاثة عبر الحدود وعبر خطوط النزاع؛
- وضع مبادئ توجيهية مبسطة وإجراءات عملية شفافة وميسورة بموافقت مناسبة للوكالات والمنظمات الإنسانية التي تتقدم بطلبات للحصول على تصاريح بتنفيذ برامج إنسانية في شتى أنحاء البلاد؛
- التعاون بشكل كامل مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، ومع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي والمرتبكة في الجمهورية العربية السورية منذ مارس/أذار 2011 (الآلية الدولية المحايدة والمستقلة)، ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والسماح بدخولها دون قيود، من أجل التحقيق في جميع الادعاءات عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والجرائم المؤثمة بموجب القانون الدولي؛
- السماح بتنقل المدنيين بحرية ودون أي قيود إلى داخل شمال سوريا وإلى خارجها؛ والسماح للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة بحرية المغادرة دون أي تهديدات أو قيود؛
- الالتزام، بشكل كامل وفوري، بالبند الواردة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك القرار رقم 2139 والقرار رقم 2165.

توصيات موجّهة إلى جماعات المعارضة المسلحة

تدعو منظمة العفو الدولية هيئة تحرير الشام وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة الصالعة في النزاع في شمال سوريا إلى التقيد بشكل كامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وتنفيذ الخطوات التالية على وجه الخصوص:

- السماح بدخول وكالات الأمم المتحدة وشركائها المنقّذين لأغراض إنسانية وبدون أي قيود، لإيصال المواد الغذائية والوقود والأدوية والإمدادات الطبية للمدنيين المحتاجين في شمال غرب سوريا؛
- الامتناع عن التدخل في عمل الوكالات والمنظمات الإنسانية من خلال أفعال تقوّض مستوى المساعدات أو تجعلها عرضة للتوقف؛
- التعاون مع المنظمات الإنسانية في تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة لاستخدام الأراضي العامة في إقامة مخيمات للنازحين، وضمان حماية تجمعات النازحين من الإخلاء القسري؛
- السماح بتنقل المدنيين بحرية ودون أي قيود إلى داخل شمال سوريا وإلى خارجها؛ والسماح للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة بحرية المغادرة دون أي تهديدات أو قيود؛

¹ظروف معيشية لا تُحتمل!
الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

- الالتزام، بشكل كامل وفوري، بالبنود الواردة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك القرار رقم 2139 والقرار رقم 2165.

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضموا إلى المحادثة

اتصلوا بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500



'ظروف معيشية لا تُحتمل'

الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

منذ اندلاع أزمة النزوح، يعيش حوالي 1.7 مليون شخص من النازحين داخليًا في مخيمات في شمال غرب سوريا، في إدلب بصورة رئيسية، وفرصهم للعودة إلى ديارهم في أي وقت قريب تكاد تكون معدومة، بينما لا تُطرح أي حلول مُستدامة. وتعيش الغالبية العظمى من هؤلاء النازحين داخل خيام، ولا تتوفر لهم سوى سُبل محدودة، وفي بعض الأحيان لا تتوفر أي سُبل، للحصول على الخدمات الأساسية.

وعلى مدى ثماني سنوات على الأقل، حرمت الحكومة السورية الملايين من سكان المنطقة والنازحين داخليًا المقيمين هناك من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وأعاقت حصولهم على هذه الحقوق. ونتيجة لذلك، أصبح الناس في شمال غرب سوريا يعتمدون اعتمادًا كاملًا على المساعدات الإنسانية، التي تُعد غير كافية إلى حد كبير.

واستنادًا إلى 45 مقابلة، تفحص منظمة العفو الدولية في هذا التقرير حرمان النازحين داخليًا ممن يعيشون في مخيمات النزوح، باعتبارهم أشد فئات النازحين تعرضًا للتهميش، من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ويتناول التقرير واقع الحياة اليومية لهؤلاء النازحين فيما يتعلق بحقوقهم في الحصول على السكن والمياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية، بالإضافة إلى نهج الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية في معالجة تلك الاحتياجات. وتبيّن الشهادات التي جمعتها المنظمة كيف أضرّ الافتقار إلى ظروف معيشية ملائمة الذي يعاني منه الملايين تأثيرًا مدمرًا على الصحة، وأدى إلى تعريض النساء والفتيات لعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

ويجب على الجهات المانحة العمل بشكل أكبر مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وإمدادها بالتمويل الكافي، من أجل معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في الظروف المزرية في المخيمات، والسعي لإمداد النازحين داخليًا بسُبل للحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ومن جهة أخرى، فإن النازحين داخليًا وغيرهم ممن يعيشون في شمال غرب سوريا معرّضون للخطر إذا لم يُجدد تفويض آلية الأمم المتحدة المُكلّفة بإبصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود مع تركيا. فيجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يضمن عدم المساس بهذه الآلية.